مشاكله الاول للثاني وهو صحيح لانهم عرفوا المشاكلة بالتعبير عن الشيء
بعبارة غيره لوقوعه معه وبهذا انحل الاول والثاني الا ترى ان الابتداع
نظيرها وقد مر في الحمد لله لابتداع الدال للام كعكسه فالجملة القصد
تناسب المتجاورين ولك ان تجعل هذا من التابع في امثلة للمشاكلة باعتبار
ان الاصل بعد ما زاد على قرينة المكنية لكما يسمى ما زاد فيكون الثاني هو
الذي شاكل بعد تبيينه وبين تسمية اولا نفت دفع لثقل تكرار اللفظ
المكنية قال العصام لابد ان يزيد ابعض على قرينة التخييلية فضل احاجة
له فان قرينتها نفس قرينة المكنية ولا يخفاك ان المراد هنا قرينة المكنية
الدالة على ملاحظتها لكونها من ملايمات المشبه به وانما التي تنتركان فرعها
المانعة نعم قرينة التخييلية بالاستقرار حالية كالاضافة للمنية فلا تلتبس
بالترشيح على انها حين كانت المانعة قل فيها كما قال الشر في المرجحة لا تعرف
للاحتراز الخ ومن مالا محصل له ما نقله المحدوري من ان التخييلية لا تحتاج لقرينة
بل كونها قرينة المكنية كاف في بيان معناها الخ فكانه يقول هي كالنساء من
الاربعين كما ان من السهو قول من قال التقييد بالزيادة في المكنية لا احتياج له
على مذهب السكاكي فيها فان المص عبر هنا بما يلايم المشبه به وانما يتم هذا
لو عبر بملايم المستعار منه على ما سبق يذير ٧ وتجوز جعله للتخييلية لا مانع من ٧ قوله
انه تقويته وترشيح للجميع كانه لا مانع من تخييل واحد للمكنيتين ومثاله
ولاصلبنكم في جذوع النخل فيصح تشبيههم بمظروف وجذوع النخل بظرف فيكون
مكنيتان على وزان مذهب السكاكي ولفظ في تخييل لهما لانها من ملايماتهما
معا كر الانها على الظرفية وهي حالة بينهما قال العصام ولكن جعل جميع الملايمات ولك
قرينة لمزيد الاعتنا وهي مبني على جواز تعدد القرينة وهو الحق خلافا لمن
منعه قائلا القرينة ما دل على المراد ومتى دل عليه امر لم يدل الاخر والا لزم تحصيل
الحاصل وجوابه ان في مثل هذه المتعلقات يعتبر المتعدد كانه شي واحد
للنكتة السابقة اعني مزيد الاعتنا الذي افاده العصام بمعنى او والتفت
للجواز ولو لاحظ الحمل بالفعل لابقاها على حالها كما اذا جعل نطق مجرد
مثال لم يلاحظ فيه الفرق الاتي للمص للتصوير هذا على جعل الترشيح بالمعنى
المصدري او تأويل الذكر بالمذكور على اضافة الصفة او البيانية والا فللملابسة

قوله

١٩

قوله اي الاثبات يحتمل ان الضمير للمسند المأخوذ من السياق المفهوم من المجاز
العقلي وفهم العام من الخاص وان شئت قلت فهم الخزء من الكل فان المجاز العقلي
اثبات زيد فيه لقيد لغير ما هو له فاندفع ما عساه يتوهم من فهم الشيء
من نفسه دقاق الحصى في بعض الحواشي بضم الدال جمع دقيق والظ ان
المضموم اسم مفرد بمعنى الدقيق وان الجمع بالكسر ككريم وكرام وعظيم وعظام
كما يفيده خط الخلاصة وفي فعيل وصف فاعل ورد وضمير وردا فعالا السابق
في كلامه ولا يخفى ان دقيق معناه متصف بالدقة اي الصغر فهو كصغير وصغار
وجوه اخر منها اعتبار تمثيل في هيئة السير او مكنية في نسبة السائرين
بما وسالت تخييل واطراف اخر ليست بالمهمة الصغير صفة لشيء التخصص
احتراز عن المعلول اط ولكن يبدأ الظاهر ان هذا المجاز من التورية لحقا القرينة
وهي اما الوقوع المستقبل بناء على انه لا تشترط المقارنة واما ان اللحوق به
صلى الله عليه وسلم شرعة نعمة انما يترتب على شيء محمود شرعا كالكرم لا الطول
لا الصول الخارجة والخفا السابق نقل كما في المحدوري ان امهات المؤمنين
صرن يقسن ايديهن ولم يعلمن المراد الا بعد ان سبقت بالموت اكثرهن عطا
رضي الله تعالى عن الجميع الفرق قال القرافي في الفروق هو بالتخفيف
في المعاني فيقال ما في الفرق بين المسئلتين وافرق بينهما وبالتشديد
في الاجسام قال تعالى ما يفرقون به بين المرء وزوجه لا نفرق بين
احد من رسله وسره ان الاجسام اشمل من المعاني فقصر والمناسبة
واورد واذ فرقنا بكم البحر فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين ويجاب
بان الما للطافته الحق بالمعاني ويقال في الثاني لحظ القصد على صفة
الايمان والفسق او ان ذلك اغلبي لزيادة الايضاح الظ انها جرت
على الالسن من نحو هذا فراق بيني وبينك والاعادة فيه كقول ابن مالك
وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا تقوية الاختصاص
هذا هو الليق معنى وقول العصام على الاسبق ذكرا وجه لان الاول
ما يسمعه المخاطب يدله على المراد وينبغي الجزم به اذا تساوى الاختصاص
عطف لازم الظ انه تفسير مراد يقبل التفاوت والا فحقيقة الاختصاص
الحقيقي متحدة وما رواه توشيح حسن اختتام اشارة بطرف خفي الى ان ما ذكرنا

تمثيل في هيئة لحاي بان تشبه
هيئة الاحاد من المنتزع
منها من حيث ذهابها واثارها
بهيئة السائرين وشعار
الكلام الموضوع للتثانية للاول
وقوله واطراف اخر الجع ابن
يونس فانه استقصاها ١٥